

مسائل الخلاف النحويّ في الأسماء
في كتاب (التحفة الشافية في شرح الكافية)
لتقيّ الدين الحلّيّ

م.م. حسين عليّ جسام
مديريّة تربية بابل

*Issues of Grammatical Disagreement regarding
Nouns in the Book: Al-Tuhfa Al-Shafiya fi
Sharh Al-Kafiya by Taqi al-Din Al-Hilli*

*Asst. Lect. Hussein Ali Jassam
Babylon Directorate of Education*

ملخص البحث

موضوع هذا البحث يتلخص بمباني المسائل النحويّة الخلافيّة التي أوردتها تقيّ الدين النيّلي، إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت النيّلي الحليّ، من علماء القرن السابع الهجريّ، إذ قد وردت في كتابه (التحفة الشافية في شرح الكافية) مسائل خلافيّة كثيرة بين علماء المدرستين البصريّة والكوفيّة، مع ذكر أدلّتها التفصيليّة، وما يصاحب ذلك من قبول أو ردّ، أو استحسان أو ترجيح، فلم يترك مسألة من غير تعقيب أو تعليل أو توضيح، متخذاً من الآيات القرآنيّة والنصوص الشعريّة وآراء المدرستين البصريّة والكوفيّة معيناً له في ذلك، فضلاً عن إيراده آراء العلماء على اختلاف مذاهبيهم.

ونظراً لكثرة هذه المسائل، ارتأى الباحث أن يختار جملةً منها في مبحث الأسماء فقط، تكشف عن أثر هذا العالم الحليّ في البحث النحويّ، ومكانته العمليّة المميّزة. وستبوّب المسائل بحسب ما ورد في كتاب (التحفة الشافية).

الكلمات المفتاحيّة: تقيّ الدين النيّليّ، مسائل نحويّة، الخلاف النحويّ، الأسماء.

Abstract

The subject of this research focuses on the foundations of the controversial grammatical issues presented by Taqi Al-Din Al-Nili (Ibrahim bin Al-Hussein bin Ubaidullah Al-Hilli), a prominent scholar of the 7th Century AH. In his work, Al-Tuhfa Al-Shafiya fi Sharh Al-Kafiya, numerous controversial issues between the Basra and Kufa schools are discussed. Al-Nili provides detailed evidence for these issues, accompanied by acceptance, rejection, approval, or preference (Tarjih). He meticulously ensures that no issue is left without a commentary, justification, or clarification, drawing upon Quranic verses, poetic texts, and the opinions of the two major grammatical schools as his primary sources, while also incorporating the views of various other scholars across different intellectual doctrines.

Due to the abundance of these issues, this research focuses on a selection of cases specifically within the “Category of Nouns” (Al-Asma’). These selected cases reveal the impact of this Hilli scholar on grammatical inquiry and his distinguished

academic standing. The issues are organized according to their sequence in the book Al-Tuhfa al-Shafiya.

Keywords: Taqi Al-Din Al-Nili, Grammatical Issues, Grammatical Disagreement (Al-Khilaf Al-Nahwi), Nouns.



توطئة

يُعنى هذا البحث باستقراء المسائل النحويّة الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة، في كتاب (التحفة الشافية في شرح الكافية)، لتقي الدين النيلي.

فأمّا المؤلّف فهو (أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي الحلبي)، المولود في النيل، والمتوفى في بغداد في القرن السابع الهجري^(١)، واحد من علماء النحو المبرزين، عاصر أساطين النحويين، كابن مَعْطٍ، وابن يعيش، وابن الحاجب.

وأما المتن المدروس، فهو من الكتب النحويّة المعتمدة، فهو شرح على أهمّ المؤلفات النحويّة في القرن السابع للهجرة، وأعني به (كافية ابن الحاجب)، شرحها النيلي في كتابه الذي ندرسه في هذا البحث، وعنوانه (التحفة الشافية في شرح الكافية).

وشرح النيلي هذا قد عني بحلّ إشكالات متن كتاب (الكافية)، وتيسير مطالبه، وتقريبها إلى أذهان الدارسين، بعبارة علميّة يسيرة، وفهم معمق لأصول المسائل التي كان يشرحها، وإحكام بيّن للمباني التي استند إليها ابن الحاجب وغيره من النحويين الذين يستقي منهم النيلي مادّته، لذا تمّ الشرح دقيقاً محكماً، فاتسّر فيه النيلي المسائل النحويّة التي أوردتها مؤلّف الكتاب، فلم يترك مسألة من غير تعقيب أو تعليل أو توضيح، مُتخذاً من الآيات القرآنيّة والنصوص الشعريّة

(١) يُنظر: بغية الوعاة: ١/ ٤١٠، والتحفة الشافية (الدراسة): ١/ ٤٣.

وآراء المدرستين البصريّة والكوفيّة معيّناً له في ذلك، فضلاً عن إيراد آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم، والوقوف عليها بالمناقشة والردّ والترجيح والتدليل على صحتها، وذلك بحجج ارتضاها، ورُبِّما اعترض على طائفة أخرى من الآراء وضعفها.

وقد حظيت الجهود النحويّة للنيليّ في هذا الشرح بعناية كبار العلماء، فنقلوا جملة صالحة من تحقيقات النيليّ، وصرّحوا باسم (التحفة الشافية) في بعض النقولات، ومن هؤلاء الذين نقلوا عنه: أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل عليّ الأيوبيّ الشهير بصاحب حماه^(١)، وابن هشام الأنصاريّ^(٢)، وبدر الدين الزركشيّ^(٣)، وبدر الدين العينيّ، وقد صرّح باسمه تارة وتارة سمّاه صاحب التحفة^(٤)، وعبد القادر البغداديّ^(٥)، ومحمّد بن عليّ الصبّان^(٦).

ولبيان جانب من الجوانب التي تبرز المكانة العلميّة للنيليّ في شرح التحفة الشافية، وهو ميدان الخلاف النحويّ، الذي يتّضح فيه إسهام النيليّ في البحث النحويّ المعمّق، وعرض رأيه قبالة آراء كبار نحويّي المدرستين، بعد استقراء أدلّتهم، والأخذ منها، ومناقشتها، وتقبّلها أو ردّها بموضوعيّة علميّة، قام الباحث باستقراء مسائل الخلاف النحويّ في الشرح، فتبيّن له أنّها مادّة كبيرة، لذا اقتصر البحث هذا على جملة من المسائل النحويّة الخلافية في الأسماء، تكشف عن أثر هذا العالم الحليّ في البحث النحويّ،

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/٥٦، ١٦٢، ٢٤٧.

(٢) ينظر: رسالة في إعراب لا إله إلا الله: ٦٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٣/٢٢٠، والبرهان في علوم القرآن: ٢/٤٣٦.

(٤) يُنظر: المقاصد النحويّة: ٢/٩١٦، ٤/١٨٣١، ١٨٥٩.

(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٨/٤٩٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبّان: ١/٣٨٠.

مسائل الخلاف النحوي في الأسماء في كتاب (التحفة
الشافية في شرح الكافية) لتقي الدين الحلبي

ومكانته العملية المميّزة. وسأعرض لمسائل الخلاف مرتّبة بحسب ما ورد في كتاب
(التحفة الشافية).

أسأل الله سبحانه أن يتقبّل مني جهد المقلّ، وأن يعفو ويصفح ويسدّد بحقّ محمّد
وآل بيته الطيّبين.



المسألة الأولى: نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره

وفيها:

أ. نيابة المفعول به عن الفاعل:

اختلف النحويون في حكم إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، فمنهم من منع ذلك البتة، وهم جمهور البصريين، وابن جنبي^(١)، وابن الحاجب، والنيلي^(٢)، ومنهم من أجاز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به، وهم الكوفيون، ووافقهم الأخفش، وابن مالك^(٣)، مُستدلين على صحّة مذهبهم بأدلة من القرآن الكريم والشعر العربي، منها قراءة يزيد بن القعقاع، وهو من العشرة^(٤)، قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٥)، وبناء الفعل للمجهول، وإقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل، وترك (قومًا) منصوبًا، وهو مفعول به، ومثل هذه القراءة قول جرير^(٦):

لَوَوْلَدْتُ قُفَيْرَةَ جُرَّوْ كَلْبٍ

لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّو الْكِلَابَا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب (الكلابا)، وهو مفعول

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٣٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٠٩/٢، والتحفة الشافية: ١/١٢٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٢٨/٢ وشرح الكافية الشافية: ٦٠٩/٢.

(٤) ينظر: الكنز في القراءات العشر: ٧٤/١.

(٥) سورة الجاثية، من الآية: ١٤.

(٦) ديوانه: ٨١٣، من قصيدة في هجاء الفرزدق، وقفيرة: بتقديم القاف على الفاء وبالراء مُصَغَّرًا

اسم أمّ الفرزدق. ينظر: خزائن الأدب: ٣٣٧/١.

به^(١)، وخرَجَ النيليّ هذا البيت بقوله: «إِنَّ (سُبَّ) فعل أمر، وتقديره لقييل: سُبَّ الكلابَ بذلك الجرو أيها السابُّ، فحذف (قيل)، وحذف القول كثيرٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(٢)، أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم»^(٣)، والتكلُّفُ والمبالغةُ ظاهران عند النيليّ في تخريج هذا البيت.

والعلةُ في أنَّ المفعول به أولى بالفاعل عند وجود غيره عند النيليّ، هي أنَّ المفعول به قد يكون فاعلاً في المعنى، وذلك في باب المفاعلة، نحو: ضاربٌ زيدٌ عمراً، فإنَّ المضاربة كما هي صادرةٌ من زيدٍ، فهي صادرةٌ من عمرو، وقد اشتركا في إيجاد الفعل، بخلاف سائر المفاعيل^(٤)، وبمثلها قال ابن هشام^(٥)، وأرجعها العكبريُّ إلى أربعة أوجه، هي^(٦):

الأوّل: أنَّ الفِعْلَ يصل إليه بِنَفْسِهِ كما يصل إلى الفَاعِلِ، بِخِلَافِ الظَّرْفِ.

وَالثَّانِي: أنَّ المَفْعُولَ بِهِ شريك الفَاعِلِ؛ لأنَّ الفَاعِلَ يوجِدُ الفِعْلَ، وَالمَفْعُولَ بِهِ يحفظه.

وَالثَّالِث: أنَّ المَفْعُولَ فِي المعنى قد جعل فَاعِلاً فِي اللَّفْظِ، كَقَوْلِكَ: (مَاتَ زيدٌ، وطلعت الشَّمْسُ)، وهما فِي المعنى مفعول بهما، بِخِلَافِ الظَّرْفِ.

وَالرَّابِع: أنَّ من الأَفْعَالِ مَا لم يُسَمَّ فاعله بِحَالٍ، نَحْوُ: عُنيت بِحاجتك وبابه، ولم يسند إلا إلى مفعول به صَحِيحٍ، فدَلَّ على أَنَّهُ أشبه بالفاعل.

(١) ينظر: التحفة الشافية: ١/ ١٢٤.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٦.

(٣) التحفة الشافية: ١/ ١٢٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٢٣.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ١/ ٢٠٨.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٩.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الأحقَّ بالنيابة عن الفاعل ما كان أهمَّ في الكلام، مفعولاً أو غيره، فمثلاً إذا كان المقصودُ الأصليُّ وقوع الضرب أمام الأمير، أُقيم ظرفُ المكان مقامَ الفاعل مع وجود المفعول به، فيقال: ضُربَ أمامَ الأميرِ زيداً^(١)، وهو ما يرجِّحه الباحث؛ لأنَّ العناية بمقتضى حال الكلام أولى من الاعتماد على الصناعة النحويَّة في تثبيت الأحكام، فللمتكلِّم أن يقيم ما يراه مناسباً للنيابة بحسب مُرادِ كلامه وما يقتضيه من تركيبٍ ينتظمه، وسيأتي يردُّ فيه، فضلاً عن أن السماعَ واردةً بنيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده، ومنه غير ما ذكر قول رؤبة بن العجاج^(٢):

لم يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو الْهُدَى

إذ ناب الجارُّ والمجرورُ، وهو قوله (بالعلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله (سيِّداً)، فقد جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنَّه أنابه لرفعه، فيقول: لم يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا^(٣).

ب. نيابة المفعول الأوَّل من باب (أعطيت) عن الفاعل:

إذا بُني الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولين، ليس أصلها مبتدأ وخبراً، للمجهول، جاز إنابة أيِّ المفعولين عن الفاعل، فنقول: (أعطي الفقيرَ درهماً)، كما نقول: (أعطي الفقيرَ درهماً)، وهذا الأمرُ إنما يسوِّغ عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس؛ انتفت الأولويَّة وتعيَّن الأوَّل^(٤)، مثل قولنا: (أعطيتُ زيداً عمراً)؛ فلا يجوز اتِّفاقاً أن يُقالَ

(١) ينظر: معاني النحو: ٢/ ٨١.

(٢) شرح ديوان رؤبة بن العجاج: ١٧٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٢٨.

(٤) المصدر نفسه: ١٢٥.

فيه: (أُعطي زيدًا عمرو)، بل يتعيَّن فيه إنابة الأوَّل؛ لأنَّ كلاًَّ منهما يصلح أن يكونَ آخذًا^(١).

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّه إذا كان الأوَّل معرفةً، والثاني نكرةً، تعيَّن إقامة الأوَّل، فتقول: (أُعطي زيدٌ درهمًا)، ولا يجوزُ عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: (أُعطي درهمٌ زيدًا)^(٢)، وذهب الدكتورُ فاضلُ السامرائيِّ إلى أن يكونَ الأوَّل بالفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام، «فإذا قلتَ مثلاً: (أُعطيَ محمَّدٌ دينارًا)، كان اهتمامك منصبًّا على (محمَّد)، والحديثُ يدورُ عنه، وإذا قلتَ: (أُعطيَ دينارٌ محمَّدًا)، كان الحديثُ منصبًّا على الدينار، وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيرًا، أو لغير ذلك»^(٣).

وإنَّما كان المفعولُ الأوَّل أولى من الثاني عند من يقولُ به، حملاً على المعنى؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّل في الحقيقة فاعلٌ، قال النيليُّ: «لأنَّك إذا قلتَ أعطيتُ زيدًا درهمًا، فأنت فاعلُ الإعطاء، وزيدٌ فاعلُ الأخذ، فهو فاعلٌ من وجهٍ، ومفعولٌ به من وجهٍ، وأمَّا المفعول الثاني فهو مفعولٌ من جميع الوجوه»^(٤). ومَن سبق النيليُّ إلى هذا ابن السراج، وابن الوراق، والعكبريُّ^(٥).

المسألة الثانية: تقديم المبتدأ على الخبر

الأصلُ في المبتدأ أن يتقدَّم على خبره، وقد يتقدَّم أحدهما وجوبًا، فيتأخَّر الآخرُ

(١) ينظر: شرح الأشمونيِّ: ٤٢٢ / ١.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٤٣٣ / ١، وجمع الهوامع: ٥٨٤ / ١.

(٣) معاني النحو: ٧٩ / ٢.

(٤) التحفة الشافية: ١٢٥ / ١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٧٩ / ١، وعلل النحو: ٣٨٤ / ١، واللباب في علل البناء والإعراب:

٦٢٦ / ١.

وجوبًا، هذا عند البصريين، وقد فصلت كتب النحو موارد تقديم كل منهما على الآخر، وجوبًا أو جوازًا^(١).

ومنع الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة^(٢)، واستشهد البصريون على صحة مذهبهم بما ورد عن العرب شعرًا ونثرًا، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ
إِذْ أَعْرَبُوا (بنونا): خبرًا مُقَدَّمًا، و(بنو) مبتدأ مؤخرًا^(٤).

وعلة ذلك التقديم عند النيلي «أن الخبر إذا كان مُشْتَقًّا، ففيه ضميرٌ عائدٌ إلى المبتدأ، هذا رأي البصريين، أمَّا الكوفيون، فلا يجوزُ عندهم خلو الخبر من ضميرٍ، وإن كان غير مُشْتَقٍّ يُقدِّروه بالمشتقِّ، فيقدِّرون في نحو: (زيدٌ غلامك) أنه في معنى خادمك، فإذا ثبت أن في الخبر ضميرًا غائبًا، فلم يكن أصل المبتدأ التقديم، لكان في تقديم الخبر على المبتدأ، نحو: (قائمٌ زيدٌ) تقديمٌ للمضمير على المظهر لفظًا ومعنى، وذلك غير جائز بالاتفاق»^(٥).

ودَهَبَ فريقٌ من النحويين إلى أن الأصل في المبتدأ التقديم؛ لأن الخبر وصفٌ في

- (١) ينظر: أوضح المسالك: ٢٠٥/١، وشرح الأشموني: ١٩٩/١، وهمع الهوامع: ٣٨٤/١.
- (٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٩): ٥٦/١، ورد ابن عقيل هذا الادعاء قائلاً: «نقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح». ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٨/١.
- (٣) نسب جماعة هذا البيت إلى الفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه. وقال قوم: «لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة». ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٣/١.
- (٤) ينظر: شرح التصريح: ٢١٤/١.
- (٥) التحفة الشافية ١/١٣١.

المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخيرَ وضعاً، كما هو متأخرٌ عنه طبعاً^(١)، ومنهم من ذهب إلى أنَّ المبتدأ محكومٌ عليه، فلا بدُّ من تقديمه ليتحقَّق^(٢). وردَّ النيلى هذه العلة بقوله: «قلت: الفاعل أيضاً محكومٌ عليه، ولا يجوزُ تقديمه عند البصريين إجماعاً»^(٣).

وما ذكره النيلى هو نصُّ عبارة الكوفيَّين في تعليلهم عدم جوازِ تقدُّم الخبرِ على المبتدأ، إذ قالوا: «إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى تقديم ضميرِ الاسمِ على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ)، كان في (قائمٌ) ضمير (زيدٍ)، بدليل أنَّه يظهرُ في التثنية والجمع، فتقول: (قائمانِ الزيدانِ)، و(قائمونِ الزيدونِ)، ولو كان خالياً عن الضمير، لكان موحِّداً في الأحوالِ كلِّها، وكذلك إذا قلت: (أبوه قائمٌ زيدٌ)، كانت (الهاءُ) في (أبوه) ضميرَ (زيدٍ)، فقد تقدَّم ضميرُ الاسمِ على ظاهره، ولا خلافَ أنَّ رُبَّته ضميرُ الاسمِ أن يكونَ بعدَ ظاهره»^(٤).

المسألة الثالثة: حذف الخبر بعد (لولا)

اختلفَ النحويُّونَ في الاسمِ الواقعِ بعدَ (لولا)، فقال البصريُّونَ: إنَّه ارتفع بالابتداء، وقال الكوفيُّونَ: إنَّ (لولا) ترفعُ الاسمَ بعدها^(٥)، وقيل يرتفعُ بتقديرِ فعل نَابَتْ (لا) منابه^(٦)، وقد تقرَّر لدى النحويِّين حذف خبر المبتدأ الواقعِ بعدها، وجوباً أو جوازاً^(٧).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ١/ ٨١.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١/ ٢١٣، وجمع الهوامع ١/ ٣٨٤.

(٣) التحفة الشافية ١/ ١٣١.

(٤) شرح المفصل ١/ ٢٣٥.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦٠، واللباب: ١/ ١٣٢.

(٦) ينظر: رصف المباني: ٢٩٤.

(٧) ينظر: ارتشاف الضَّرَب: ٣/ ١٠٨٩.

وبين النيلي العلة في حذف الخبر، وشرحها شرًا مفصلاً، فقال: «وإنما حذف الخبر لمجموع أمرين: الأول: العلم به، والآخر: لسدّ جواب (لولا) مسدّه؛ لوقوعه بعد المبتدأ، كما يقع الخبر بعده، إننا قلنا للعلم به؛ لأن (لولا) حرف امتناع لوجود غيره، فإذا قلت: لولا زيدٌ هلك عمرٌو، فمعناه امتنع هلاك عمرٌو لوجود زيدٍ، فهي دالة على الوجود، مختصة به وضعاً، فقد علم أن المراد لولا زيدٌ موجودٌ، ولاختصاصها بالوجود المطلق صارت بمنزلة التصريح؛ ولذلك لم يجوز أن يُقدّر الخبر شيئاً من المعاني المختصة، نحو: حسنٌ وكريمٌ وعاقلٌ؛ لعدم دلالة لولا عليه»^(١).

ولم يكتفِ النيلي بذكر هذا التعليل، بل أخذ يفترض أشياء قد تخطر في ذهن السائل، فقال: «فإن قلت: هلاًّ قدّرت الوجود مضافاً إلى المبتدأ ثمّ حذفته للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَسَعَلَ الْقَرِيَةَ﴾^(٢)، أي: أهل القرية، فيكون التقدير: لولا وجود زيدٍ هلك عمرٌو؟ قلت: لا يجوز ذلك؛ لأن (لولا) حرف شرطيّ، فلا بدّ من ربط جملتين، فإن قلت أقدّر الوجود مضافاً، وأقدّر الخبر محذوفاً غير الوجود مضافاً، قلت: لا يجوز أن يكون الخبر إلاّ مطلق الوجود، ولا يجوز غيره؛ لعدم جواز حذف ما لا دليل عليه»^(٣).

وما قال به النيلي من تعليل حذف الخبر، قال به الزمخشريّ من قبل، إلاّ أنّه اقتصر على أن جواب (لولا) سدّ مسدّ الخبر، ولم يذكر كونه معلوماً لدى السامع^(٤)، كذلك قال به ابن مالك، والرضي، وابن الناظم، وناظر الجيش^(٥).

(١) التحفة الشافية: ١٥٦/١.

(٢) سورة يوسف، آية: ٨٢.

(٣) التحفة الشافية: ١٥٦/١.

(٤) ينظر: المفصل: ٤٦/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٦/١، وشرح الرضيّ: ٢٠٣/١، وشرح ابن الناظم: ٨٧/١، =

على حين ذهب سيبويه إلى أن العلة في ذلك هي كثرة الاستعمال، ونسبه إلى الخليل^(١)، وتابعه ابن يعيش والشاطبي^(٢)، وعند المبرد إنما حذفوا الخبر استغناءً عن ذكره، فقال: «هَذَا بَابُ الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ الْخَبَرَ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، وَهُوَ بَابُ كَوْلَا»^(٣)، ومنهم من يرى إنما حذف الخبر لطول الكلام، كالجرجاني، والعكبري، فكأن طول الكلام صار عوضاً عن الخبر المحذوف^(٤).

ومما سبق يُمكننا أن نرجع جميع ما علل به النحويون من علة حذف الخبر مع (لولا) إلى علة العلم بالمحذوف، التي قال بها النيلي، وهي من العليل المُطَرَّدة في كلام العرب، إذ إنَّها تأتي لتفسير الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام؛ لأنَّها معلومة لدى المخاطب، فهي تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي، وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب، فكثرة الاستعمال والاستغناء كلاًهما يرجعان إلى هذه العلة.

المسألة الرابعة: عدم جواز العطف على موضع (إن) واسمها

قبل تمام الخبر

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على موضع (إن) واسمها قبل تمام الخبر على كل حال^(٥)، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر.

= وتمهيد القواعد: ٢/ ٨٧٠، وشرح التصريح: ١/ ٢٢٤.

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٤١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢/ ١٠٣.

(٣) المقتضب: ٣/ ٧٨.

(٤) ينظر: المقتصد: ١/ ٢١٨، واللباب: ١/ ١٤٥.

(٥) ينظر: الإنصاف (مسألة ٢٣): ١/ ١٥١.

واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إن)، أو لم يظهر، وذلك نحو: قولك: (إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ مُنطلقان)، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن)، فيجوز عنده، نحو: (إنك وزيدٌ قائمان، وإن هذا وعمرو ذاهبان)، ولا يجوز عنده (إن زيدًا وعمرو ذاهبان)^(١).

وتفصيله عند البصريين أنه لا يخلو أن تعطفَ على اسم (إن) بعد الخبر أو قبله، فإن عطفتَ بعده، جاز النصبُ عطفاً على الاسم، أو الرفع عطفاً على الموضع، فنقول: (إن زيدًا قائمٌ وعمرو، وعمراً، وإن عطفتَ قبله، فالنصب على اللفظ ليس إلا، نحو قولك: (إن زيدًا وعمراً قائمان)، ولا يجوز الرفع على الموضع؛ لأنه لم يتم الكلام، فإن جاء شيءٌ من ذلك فشاذاً لا يُقاسُ عليه، نحو قولهم: (إنك وزيدٌ ذاهبان)^(٢).

واختاره النيلي^(٣)، وعلل ذلك بقوله: «وإنما لم يُجزه البصريون، لما يؤدِّي من إعمال عاملين في كلمةٍ واحدةٍ، أحدهما لفظي، وهو (إن)، والآخر معنوي، وهو الابتداء، فقولك: (إن زيدًا وعمرو قائمان)، ف(قائمان) من حيث هو خبرٌ عن (زيد)، يكون العاملُ فيه (إن)، ومن حيث هو خبرٌ عن (عمرو) المرفوع بالابتداء، والمرفوع بالابتداء يكون العاملُ فيه الابتداء، قال أبو علي: إنما لم يُجز؛ لأنَّ الموضعَ إنما يصلح للابتداء إذا انضمَّ إليه الخبرُ، لأنَّ الإعرابَ لفظاً أو محلاً، إنما يحصلُ بالائتلاف، ولا ائتلافَ قبل مُضيِّ الخبرِ، فلا إعرابَ، فلذلك كان قولهم: (إن زيدًا وعمرو قائمان لحناً)^(٤)، ويكادُ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١١، والإنصاف (مسألة ٢٣): ١/١٥١.

(٢) ينظر: المقرب: ١٢٤.

(٣) ينظر: التحفة الشافية: ٢/٨٦١.

(٤) التحفة الشافية: ٢/٨٥٩. وينظر رأي أبي علي الفارسي في: المقتصد: ١/٤٤٩.

يُجمعُ البصريُّونَ على هذه العلة^(١).

أمَّا الكوفيُّونَ فقد اعتلُّوا لها ذهبوا إليه بعلتين، هما^(٢):

- الحملُ على نقيض (إنَّ)، وهو (لا) النافية للجنس، فإنَّه يجوزُ العطفُ على الموضوع قبل تمام الخبر معها، نحو: (لا رجلَ وامرأةً أفضلُ منك)، وكذلك مع (إنَّ) لأنَّها بمنزلتها، وإن كانت (إنَّ) للإثبات، و(لا) للنفي؛ لأنَّهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره.
- ضعفُ (إنَّ)؛ لأنَّها لا تعملُ في الخبر عندهم، وإنَّها يرتفعُ بما كان يرتفعُ به قبل دخولها، فإذا كان الخبرُ يرتفعُ بما كان يرتفعُ به قبل دخولها؛ فلا إحالة إذن.

ويبدو أنَّ حجةَ الكوفيِّينَ أقوى في هذه المسألة، فالسمع يؤيِّد حجَّتَهم، إذ احتجُّوا بآياتٍ من القرآن الكريم، وبأشعار العرب، وإذا صحَّ السماعُ فيقدمُ على القياس؛ لأنَّه حاكمٌ عليه، قال ابن جنِّي: «واعلم أنَّك إذا أدَّك القياس إلى شيء ما، ثمَّ سمعتَ العرب قد نطقتُ فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»^(٣)، وممَّا احتجُّوا به قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصْرَىٰ مَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٤)، فالصابئون رُفِعَ بالعطف على محلِّ (إنَّ)، ولم يأت بالخبر الذي هو ﴿مَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ﴾^(٥)، وكذلك قوله

(١) ينظر: الإيضاح (مسألة ٢٣): ١٥٢/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه (مسألة ٢٣): ١٥٢/١.

(٣) الخصائص: ١٢٦/١.

(٤) سورة المائدة، آية: ٦٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٥٤٢/٤.

تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١)، فُرِيَّ برفع (ملائكته)^(٢)، ومن الشعر قول بشر بن أبي خازم^(٣):

وإِلَّا فاعلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ

بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَايِ

وقول ضابئ بن الحارث البرجمي^(٤):

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقد أوَّل البصريُّون هذه الأدلَّة والشواهد المُعتبرة، انتصارًا لمبدأ القياس الذي أقرُّوه في النحو العربي^(٥).

المسألة الخامسة: نداء المعرَّف ب(أل)

اختلف النحويُّون في نداء المعرَّف ب(أل)، فمنعه البصريُّون، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، نحو: (يا الرجل، ويا الغلام)، واحتجُّوا بأنَّه قد جاء ذلك في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر^(٦):

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

(١) سورة الأحزاب، من الآية: ٥٦.

(٢) نُسبت هذه القراءة إلى ابن عبَّاس، ينظر: الكشَّاف: ٣/٥٥٧، والدر المصون: ٩/١٤١.

(٣) ديوانه: ١١٦.

(٤) البيت من شواهد كتاب سيبويه: ١/٧٥، وقياس اسم جَمَلِهِ، يقول: من كان بيته بالمدينة؛ فأنا لست من أهلها، وليس لي بها منزل. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١/٢٤٤.

(٥) ينظر: التحفة الشافية: ١/١٥٢.

(٦) البيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: المقتضب: ٤/٢٤٣، والأصول في النحو: ١/٣٧٣.

وقول الآخر^(١):

فَدَيْتُكَ يَا أَلْتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي

وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

إذ دخل حرفُ النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدلَّ ذلك على جوازه، واستدلُّوا
كذلك على أنَّه يجوزُ أن نقولَ في الدعاء: (يا اللهُ اغفرْ لنا)، والألف واللام فيه زائدانِ،
فدلَّ على صحَّة ما قلناه^(٢).

وذهب النيليُّ مذهبَ البصريِّين، فقال: «لما تعدَّرَ الجمعُ بين الياء والألف واللام؛
لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما للتعريف، بدليل أن (يا) تُخصِّصُ النكرة كما تُخصِّصُها لامُ التعريف،
ولذلك جاز وصفُها بالمعرفة، نحو: يا فاسقُ الخبيثُ»^(٣)، ولعلَّ قائلًا يقولُ: لِمَ لَمْ
يُحذفُ لامُ التعريف عند النداء؟ فأجاب النيليُّ: «وكرهوا حذفَ الألف واللام؛ لما
فيه من تغيير حلية الاسم، وتوصَّلوا إلى نداء ما فيه الألف واللام بأيِّ، كما توصَّلوا
إلى وصف المعارف الجمل بـ(الذي)، وإلى الوصف باسم الجنس بـ(ذي) التي بمعنى
صاحب»^(٤).

وما ذكره النيليُّ نجدُ أصوله عند الخليل وسيبويه من قبل، فعندهم أنَّ كُلَّ اسمٍ
مُنَادَى مرفوعٍ، فهو معرفةٌ، والألف واللام للتعريف، فكرهوا أن يجمعوا بينهما، مُكتفينِ
بتعريف النداء على الألف واللام، قال سيبويه: «وزعم الخليلُ ﷺ أنَّ الألف واللام إنَّما
منعهما أن يدخلَا في النداء من قبل أن كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفةٌ، وذلك أنَّه إذا

(١) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد: كتاب سيبويه: ١٩٧/٢، والمقتضب: ٢٤١/٤،
واللامات: ٥٣.

(٢) ينظر: الإنصاف (مسألة ٤٦): ١/٢٧٤.

(٣) التحفة الشافية: ١/٢٠٣.

(٤) المصدر نفسه: ١/٢٠٣.

قال: يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسقُ، ويا أيُّها الرجلُ، وصار معرفةً؛ لأنَّك أشرتَ إليه وقصدتَ قصده، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام^(١). ومَن أخذ بقولهما المبرِّد، وابن الورَّاق، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن الصائغ، وابن الناظم^(٢).

وردَّ الرضيُّ على هذا التعليل بقوله: «وفيه نظرٌ؛ لأنَّ اجتماعَ حرفينِ في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر، كما في لقد، وألا إنَّ»^(٣)، وزاد بعضهم علةً أخرى، وهي أنَّ (اللام) لتعريف المعهود بين اثنين، فهو غائبٌ، والمُنَادى مُخاطَبٌ فهو حاضرٌ، فهما مُختلفانِ في المعنى، ومن ثمَّ لم يجمعوا بينهما^(٤).

والراجعُ أنَّ نداءَ المُحَلَّى بـ(أل) يُؤدِّي إلى ثقل التركيب وتنافره عند النطق، وأنَّ ما ورد من ذلك في الشعر العربيِّ محمولٌ على الضرورة، فضلاً عن أنَّها أبياتٌ غيرُ معروفةٍ القائل، وهذا ما يقدحُ بصحَّتها، وأمَّا اسمُ الجلالة فإنَّما ساغ نداؤه خاصَّةً؛ لأنَّهم حوَّلوا همزة الوصلِ فيه إلى همزة قطعٍ؛ لكثرة الاستعمالِ، فسَهَّل اللفظُ.

المسألة السادسة: ترخيم الاسم

الترخيم: «هو حذف آخر المنادى تخفيفاً»^(٥)، ويبيِّن النيلى أنَّه إنَّما اختصَّ الترخيم بالنداء دون غيره من الأساليب الأخرى؛ «لكثرة النداء في كلامهم، إذ هو ابتداء

(١) كتاب سيبويه ١٩٧/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٣٩/٤، وعلل النحو ٣٤١، وأسرار العربية ١٧٤، واللباب ٣٣٥/١، وشرح المفصل ٣٤٣/١، والملحة في شرح الملحة ٦٠٩/٢، وشرح ابن الناظم ٤٠٦/١.

(٣) شرح الرضي ٢٧٤/١.

(٤) ينظر: اللباب ٣٣٥/١، وشرح المفصل ٣٤٣/١.

(٥) شرح الرضي ٢٩٠/١.

كُلُّ خطاب، وفتحته كَلَّ كلام^(١)، وأصل هذا التعليل لسببويه، إذ قال: «واعلم أنَّ الترخيم لا يكون إلَّا في النداء، إلَّا أن يضطرَّ شاعرٌ، وإنَّما كان ذلك في النداء؛ لكثرة في كلامهم»^(٢)، وتابعه في ذلك معظم النحويين^(٣).

ثمَّ أخذ النيلي بيئُ علة شروط ترخيم الاسم، فأما كونه غير مضافٍ، فعلته عنده أنَّ المضاف إليه معربٌ، فلو رُخِمَ حُذِفَ منه أمران: حرف الإعراب، والحركة الإعرائية، وذلك إجحافٌ، ولأنَّ النداء لَمَّا لم يقوَ على بنائه، لم يقوَ على ترخيمه، ولعلَّ قائلًا يقول: لِمَ لَمْ يُرَخِّمِ الأوَّل (المضاف)؟ فيرى النيلي لأنَّ منتهاه، وتمامه بالثاني، فترخيمه كترخيم وسط الكلمة، وعدَّ بيت زهير^(٤):

خَذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا

أَوْ اصْرِنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ

من ضرورة الشعر، أو أنَّه غير مُرَخِّمٍ؛ لاحتمال أن يكون عكرم اسمًا للام، فحينئذ يكون غير منصرف، والفتحة للجر لا للترخيم^(٥).

وما بيَّنه النيلي هو رأي البصريين، أمَّا الكوفيون فجوَّزوا ترخيم المنادى المضاف، مستدلينَّ على حجيتهم بأقوال العرب، منها البيت المذكور، وغيره^(٦).

والراجح عند الباحث هو ما ذهب إليه البصريون، وتابعهم عليه النيلي؛ لأنَّ

(١) التحفة الشافية: ٢١٤ / ١.

(٢) كتاب سببويه: ٢٣٩ / ٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٤ / ١، والتعليل النحوي في كتاب سببويه: ٢٢٤.

(٤) ديوانه: ٥٧.

(٥) ينظر: التحفة الشافية: ٢١٤ / ١.

(٦) ينظر: الإنصاف (مسألة ٤٨): ٢٨٥ / ١، واللباب: ٣٤٦ / ١.

المرخّم هو المقصودُ بالنداء، وأمّا المُضَافُ إليه ليس هو المقصود، وما جاء خلاف ذلك فضرورة.

وأما كونه غير مستغاثٍ ولا مندوبٍ، نحو: (يا لَمالكُ أو يا مالِكا)، فعَلله النيلى بقوله: «لأنّه إن كان بلام الاستغاثَة، فهو معرّبٌ، فأشبهه المُضَافُ والنون، وإن كان بالألف؛ فلأنّ الاستغاثَة المطلوب منها مدُّ الصوت، ولذلك زيدت، فلو حُذِف من المستغاث حرفٌ مع حصول العَلَّة الموجبة للزيادة عليه، لكان ذلك تصادمًا.. وبهذا التعليل يُمنع ترخيمُ المُنادى المندوبُ»^(١).

وأما امتناع ترخيم الجملة، فعَلله النيلى بعدّة أمور، ذَكَر منها، أنّ الجملَ تُحكى، لذلك لم تُغَيَّر في الإعراب، فلم تُغَيَّر بالترخيم، فلو رُحِّمَتْ جملةٌ تَأبَطُ شَرًّا، مثلاً، فقليل (يا تَأبَطُ) لالتبس على السامع؛ لجواز أن يكونَ اسمًا مفردًا، وجواز أن يكونَ فعلاً مُسمًى به، فلم يُعرف أصله، أهو جملة أم مفرد؟ ومنها أنّ الجملَ تشبهُ المُضَافَ والمُضَافَ إليه، إذ يعملُ الأوّل في الثاني، فكما مُنِعَ هناك، منعه هنا^(٢).

وأما اشتراط العِلْمِيَّة في الاسمِ المرخّم، فبيّنه النيلى بقوله: «لأنّها أكثرُ وأشهرُ، فكان الإلباسُ فيها أقلّ.. أمّا الكثرةُ فتُناسبُ التخفيفَ، أمّا الشهرةُ فيؤمّنُ معها اللبسُ»^(٣).

وأما اشتراط الثلاثيِّ «فلأنّ الثلاثيَّ أقلُّ الأصولِ وأعدلها وأخفها، والترخيمُ حذفٌ، والحذفُ تقليلٌ لحروف الكلمة، وتخفيفُ لها، وتقليلُ الأقلِّ وتخفيفُ الأخفِّ إجحافٌ، وتنقيصُ المُعتدلِ إخراجٌ له من حيزِ الاعتدال، ولأنّ ترخيمه يُجرِّبه من حيزِ التمكنّاتِ إلى حيزِ المَبْنِيّاتِ، إذ ليس في كلامهم اسمٌ مُتمكّنٌ على حرفين من غير

(١) التحفة الشافية: ٢١٥/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٥/١.

(٣) المصدر نفسه: ٢١٦/١.

حذف^(١)، وأصل هذا التعليل للبصريين، وجوز الكوفيون ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط، نحو: (أسدٌ، وكنفٌ، وعُضدٌ)، قياساً على الأسماء التي تكون على حرفين، نحو: (يد، ودم)، ومنعوا ساكن الوسط، نحو: (بكرٌ، وعمرٌ)؛ لأنه لا يكون اسمٌ على حرفين ثانيه ساكنٌ إلا مبهماً، نحو: كم^(٢).

المسألة السابعة: إعراب (غير) و(سوى) كإعراب المستثنى بـ(إلا)

تقرّر لدى النحويين أنّ إعراب (غير) كإعراب المستثنى بـ(إلا)، وحُكِمَ المستثنى بها الجرُّ؛ لإضافتها إليه، وتُعربُ بها كان يُعربُ به المستثنى مع (إلا)^(٣).

ويرى النيلي أنّ (غير، وسوى) إنّما أعربت إعراب المستثنى بـ(إلا)، «لأنّها لمّا كانت اسماً قابلاً للإعراب؛ وجب إعرابه، ولم يبقَ لما قبلها سبيلٌ إلى العمل فيها بعدها؛ لوجوب إضافتها إليه، فلا تعمل فيها بعدها سواها، فلمّا مُنعت (غير) أن يعمل ما قبلها فيها بعدها لعملها فيه، وجب أن يعمل ما قبلها فيها نفس عمله فيما بعدها قبل دخولها، فلذلك كان إعراب (غير) كإعراب المستثنى بـ(إلا)^(٤)، فإذا قلنا: (أكرمتُ القومَ غيرَ زيدٍ)، فقد حجزتُ (غير) الفعل عن العمل بـ(زيد)؛ لوجوب إضافتها إليه، ومن ثمّ تسلّطَ الفعلُ عليها، فعمل فيها عمله فيما بعدها قبل دخولها، إذ الأصل (أكرمتُ القومَ إلا زيداً)، فلمّا دخلتُ جيءٍ بغير حجزتُ عملَ الفعلِ فيما بعدها، وأخذتُ حركته الإعرائية، وخفضتُ ما بعدها، لذلك أعربوها إعراب (إلا)، وهذا الأمر يعضد رأي النيلي في أنّ

(١) التحفة الشافية: ٢١٦/١.

(٢) ينظر: الإنصاف (مسألة ٤٩): ٢٩٢/١، وشرح الكافية الشافية: ١/٣١١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢١٦.

(٤) التحفة الشافية: ١/٣٢٧.

العامل في المستثنى هو الفعل، وقريب من هذا التعليل ما قرره العكبري^(١).

أمّا (سوى) فاختلّف فيها^(٢)، فذهب جمهور البصريين إلى أنّ (سوى) ظرف، وأنّها لا تخرج عن الظرفيّة، ومعناها (مكان)، فإذا قلت: (جاءني القوم سواك)، كان المعنى جاءني القوم مكانك، وبذلك، ثمّ دخلها معنى الاستثناء، وذهب فريق من النحويين، منهم ابنُ خروف، وابنُ مالك إلى أنّها ليست ظرفاً، بل هي كـ(غير) مطلقاً، وتنفرد بلزوم الإضافة لفظاً، بوقوعها صلة دون شيء قبلها^(٣)، وذهب الكوفيون إلى أنّها تستعمل ظرفاً، وغيرَ ظرفٍ، فمن استعملها ظرفاً قولهم: (جاءني الذي سواك)، ومن استعملها اسماً قول الفند الزمانيّ (شهل بن شيان)^(٤):

ولم يبق سوى العدو

ن ذنأهم كما دانوا

فقد وقعت (سوى) فاعلاً لـ(يبق)^(٥).

وذهب النيليّ مذهب البصريين في أنّ (سوى وسواء) ظرفان، والدليل على ظرفيّتهما عنده أمران^(٦):

الأوّل: وقوعها صلة للذي، نحو: (جاءني الذي سواك)، كما تقول: (الذي عندك)، ولو كانت اسماً غير ظرف لم يصحّ أن يوصل بها (الذي)، كما لا توصل بـ(غير)، فلا يقال: (جاءني الذي غيرك)، بل (الذي هو غيرك).

(١) ينظر: اللباب: ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: معاني النحو: ٢٦٨/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٩٥٩/٢، وشرح التسهيل: ٣١٦/٢.

(٤) ديوانه: ٢٥.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ١٠٨/٢.

(٦) ينظر: التحفة الشافية: ٣٢٧/١.

والثاني: وقوعها بين (إنَّ واسمها)، ولا يفصل بين (إنَّ واسمها) إلا بالظرف، قال
ليبد^(١):

وَابْدُلْ سَوَاءَ الْمَالِ إِنَّ

سِوَاءَ هَا دُهُمًا وَجُونًا

فقد نصب (دهمًا وجونًا)؛ لأنَّهما اسم (أنَّ)، وسواءها منصوب على الظرف. وردَّ
النيلي البيت الذي استدللَّ به الكوفيون على اسمية (سوى) بأنَّ الفاعل محذوف، وتقديره
لم يبقَ شيء سوى العدوان، ويرى أنَّه «إنَّما وجب خفض المستثنى بـ(غير وسوى)؛
للزوم غير الإضافة لإبهامها، وكذلك يخفض المستثنى بعد (سوى وسواء)؛ للزومها
الإضافة؛ لأنَّهما ظرفان، وإنَّما جاز الاستثناء بغير لمشابهة بينها وبين (إلا) من جهة أنَّ
ما بعدها مخالف لما قبلها في النفي والإثبات»^(٢)، فاذا قيل: مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ، فإنَّ
المروءَ واقعٌ بغيرِ زيدٍ، منفيٌّ عنه، ولو قيل ما مررتُ برجلٍ غيره، فالمروءُ واقعٌ به، منفيٌّ
عن غيره، وكذلك سوى، فكلاهما مشابهان لـ(إلا) في المعنى والعمل^(٣).

ويرجِّح الباحثُ مذهبَ الكوفيين في أنَّ (سوى) اسمٌ لا ظرفٌ، لأنَّ الظرفَ
يستلزم منه تقديره بـ(في)، فلو قيل: (ذهبتُ صباحًا)، أي: في الصباح، وكذلك
لو قيل: (زيدٌ خلفك)، فتقديره في الخلف، أمَّا (سوى)، فلا يصحُّ تقديرها بـ(في) في
أغلب الموارد، فقولنا: (حضر القوم سواك)، لا يسوغ تقديرها بـ(في)، فضلًا عن أنَّ

(١) شعر الفند الزماني: ٣٢٤، وسوام المال الذي يرعى حيث شاء لا يمنعه أحد، وهي أيضًا
سائمة، والدهم: جمع الأدهم، وهو الذي لونه الدُّهْمَة، بالضمِّ، وهي السواد، وتكون الدهماء
والدهم خيار الخيل والإبل عندهم، والجون، بضمِّ الجيم، جمع جُون بفتحها، وهو الأسود، وهو
أيضًا الأبيض، ويقال: كلُّ بعيرٍ جون من بعيد، وكلُّ لون سواد مشرب حمرة، فهو جون.

(٢) التحفة الشافية: ٣٢٠ / ١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٠ / ١.

السماع مع الكوفيّين، إذ ورد عن العرب الفصحاء استعمال (سوى) اسماً متأثراً بعوامل الرفع والنصب والجرّ، فمن ذلك قول الرسول الأكرم ﷺ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يَهْلِكَهَا بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»^(١)، وقول المرار العقيلي^(٢):

ولا ينطق المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوَانَا

إذ وقعت (سوى وسواء) مجرورتين بحرف الجرّ (من) في الشاهدَيْن، وغيرهما من الشواهد^(٣).

المسألة الثامنة: النصب بعد (ما خلا، وما عدا)

يستثنى بـ (خلا وعدا)، ويتنصب ما بعدهما على أنّه مفعولٌ به، ويأتي فاعلهما ضميراً مستتراً وجوباً، نحو: (ما قام خلا زيداً)، والتقدير خلا بعضهم زيداً، وقد يجزّان ما بعدهما إذا لم يُسبقا بـ (ما) المصدرية، فإن سبقا بها تعيّن النصب^(٤).

وسبب ذلك الحكم عند النيليّ: «أنّ الحرف لا يُوصلُ بالحرف، فوجب أن يكونا فعليّين، فوجب النصب، ووجب إضمارُ الفاعل بعدهما؛ لما ذكرنا من تضمّنهما معنى إلاً»^(٥).

(١) صحيح مسلم: ٤/ ٢٢١٥.

(٢) البيت من شواهد سيويه، قاله المرار العقيليّ في مدح قومه، ينظر: كتاب سيويه: ١/ ٣١.

(٣) ينظر: الإنصاف (مسألة ٣٩): ١/ ٢٣٩.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٧.

(٥) التحفة الشافية: ١/ ٣١٠.

وبذلك قال ابن الوراق من قبل، وابن يعيش، وابن هشام^(١)، على حين ذهب سيبويه إلى أن (ما) اسمٌ، فلا يوصل بالحرف، فتعيّن الفعل قال: «فإذا قلتَ (ما خلا)، فليس فيه إلاّ النصب، لأنّ (ما) اسمٌ، ولا تكونُ صلّتها إلّاّ الفعلَ ها هنا»^(٢)، ورأى السيرافي أنّ (ما) وصلتها بموضع نصب حال، فحين يُقال: (قام القوم ما خلا زيداً)، فالتقدير خالين عن زيد^(٣)، وردّ النيليّ هذا القول قائلاً: «وموضع (ما) بصلتها نصبٌ على الظرف، أي: جاء القومُ وقتَ تجاوزِ بعضهم زيداً، ولا يجوز أن يكونَ حالاً؛ لأنّ (ما) المصدرية بصلتها معرفة»^(٤).

المسألة التاسعة: علة منع إضافة الشيء إلى نفسه

اختلف النحويّون في إضافة الموصوفِ إلى صفته، والعكس، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوزُ، وجوّزه الكوفيّون^(٥)، واستدلّوا بما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب كثيراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(٦)، فاليقين في المعنى صفةٌ للحقّ؛ لأنّ الأصل فيه الحقُّ اليقين، والصفة في المعنى هي الموصوفُ، فأضافَ الموصوفَ إلى صفته، وهما بمعنًى واحدٍ، وقولِ الراعي النميريّ^(٧):

(١) ينظر: علل النحو: ٣٩٩، وشرح المفصل: ٥٠/٢، ومغني اللبيب: ١٧٩/١.

(٢) كتاب سيبويه: ٣٥٠/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٩/١.

(٤) التحفة الشافية: ٣١٠/١.

(٥) ينظر: شرح الرضيّ: ١٩٧/٢.

(٦) سورة الواقعة، آية: ٩٥.

(٧) ديوانه: ٥٧، البيت في وصف الحمار الوحشيّ، ومدبُّ السيل: موضع جريه، أي: ابتعد عن مكان الجري، والشعار: هو الشجر الملتفُّ، ويريد الشاعر أنّ هذا الحمار اجتنب الشجر مخافة الصيادين، ولزم مدرج السيول؛ لأنّ الصيادين يبتعدون عنه.

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرِيِّ يَأْدُو

مَدَبَ السَّيْلِ، واجتنب الشَّعَارَا

إذ أضاف الموصوف (الجانب) إلى صفته (الغري) (١)، وعقد له ابن جنِّي بابًا في الخصائص سمَّاه (إضافة الاسم إلى المُسمَّى، والمُسمَّى إلى الاسم)، وساق الأدلَّة والشواهد على إضافة الاسم إلى مسَّاه (٢).

وقد أوَّل البصريون كلَّ ما ورد عن العرب في هذه المسألة بحذف المضاف، وإقامة صفته مقامه (٣)، وذهب النيلي مذهب البصريين، فذكر أسبابًا لهذا الحكم، السبب الأوَّل يتَّضح في قوله: «وإنَّما لم يُضف الموصوف إلى صفته؛ لما يلزم من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ الذات المفهومة من الصفة هي الذات المفهومة من موصوفها، فيلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، فيلزم تخصيص الشيء وتعريفه بنفسه، وهذا مُحال» (٤).

ومعنى ذلك أننا لو قلنا: (جاءني زيدُ الكريمِ)، أفادت الصفة زيدًا تعريفيًا، فزيدُ هو الكريمِ، والكريم هو زيدُ، فلو قلنا: (جاءني زيدُ الكريمِ)، لم تَفد الصفة تعريفيًا، ولزم منه إضافة (زيد) إلى نفسه، وهذا مُحال، ويتَّضح المثال أكثر في النكرة، فإذا قلنا: (سَلَّمْتُ على غلامٍ قاضٍ)، والقصدُ غلامٌ قاضٍ، لم تَفد الصفة تخصيصًا، بل أخذ المعنى معنَى آخَرَ.

(١) ينظر: الإنصاف (مسألة ٦١): ٣٥٦/٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣١/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٩٧/٢.

(٤) التحفة الشافية: ٣٧٥/١.

والسبب الثاني أنّ «المضاف عاملٌ في المضاف إليه، فلو أضيف الموصوف إلى صفته،
لكان الشيءُ عاملاً في نفسه»^(١).

ويبدو أنّ النيليّ هنا ينقل ما قاله بعض النحويّين، وليس ما يعتقده هو؛ لأنّ هذا
التعليل خلاف ما صرّح به النيليّ سابقاً من أنّ العامل في المضاف إليه الحرف المقدّر
لا المضاف، إذ قال: «والعاملُ أمّا مَلْفُوظاً به، نحو: مررتُ بزَيْدٍ، وأمّا في حكم المَلْفُوظِ
به، نحو: بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أي: أبدأ، وأمّا التَّقْدِيرُ فيكون بين المضاف
والمضاف إليه..»^(٢)، وتساءل قائلاً: «فإن قيل إنّ حرف الجرّ لا يعملُ محذوفاً.. وأقول:
إنّ حرف الجرّ لا يعملُ مطلقاً، ولكن بشرط أن يخلفه شيء آخر، وها هنا خَلَفَهُ المضاف،
كما حُذِفَتْ (رَبِّ) وخَلَفَهَا الواو»^(٣).

ثمّ ذكر النيليّ سبباً ثالثاً، وضح فيه «أنّ الصفة وإن جُرِدَتْ عن موصوفها،
فإنّه منويٌّ مُرادٌ، كقولك: (ما جاءني الفارسُ)، أي: الرجلُ الفارسُ، فعلى هذا
إذا أضفت الموصوف إلى صفته، وجب تقديرُ الموصوف قبل الصفة، وإذا وجب
ذلك لزم من إضافة الشيء إلى صفته، إضافةُ الموصوف إلى الموصوف؛ لأنّك إذا
قلت: (رجلٌ كريم) بإضافة (رجل) إلى (كريم)، وجب تقديرُ الموصوف قبل
الصفة، فيصير (رجلٌ رجلٌ كريمٌ)، فيصير (كريمًا) صفة (رجل) المقدّر، فيكون
قد أضيف الموصوف إلى نفسه في التقدير، وذلك محالٌ؛ لما يلزم من تخصيص الشيء
بنفسه»^(٤).

(١) المصدر نفسه: ١ / ٣٧٥.

(٢) التحفة الشافية: ١ / ٣٥٧.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ٣٦٠.

(٤) المصدر نفسه: ١ / ٣٧٥.

وأما إضافة الصفة إلى موصوفها «فيلزم منه جميع ما ذكرنا.. مع زيادة تقدّم الصفة على موصوفها، ووضعها أن تكون تابعة له، وأيضا فإنّ في الصفة ضمير الموصوف، وفي إضافتها إلى الموصوف بها تقديم المضمّر على المظهر، لفظاً، ومعنى»^(١).

وقد انقسم المحدثون بين مؤيد للبصريين، وآخر مؤيد للكوفيّين^(٢)، والإنصاف أنّ ما ورد من إضافة الموصوف إلى صفته، والعكس، كثير في كلام العرب، لا يمكن دفعه، وتأويله يُجوّج الدارسين إلى تعسّفات كثيرة^(٣).



(١) المصدر نفسه: ١ / ٣٧٥.

(٢) ينظر: مسائل الخلاف بين النحويّين: ١١٤.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٨.

نتائج البحث

يمكن إجمال نتائج البحث بالنقاط الآتية:

١. درس البحث جملة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، يظهر منها مساهمة النيلي الفعالة في التفاصيل الدقيقة لهذه المسائل النحوية التي أظهر فيها مقدرة نحوية كبيرة في الكشف عن مبانيها، وعلل أحكامها، فكان مشاركاً فاعلاً في تقويم أحكامها، وتحقيق مداركها، وتحرير أحكام له يراها معتبرة بأدلة علمية مقنعة لديه.

٢. من دراسة المسائل الخلافية في الأسماء، دراسة تطبيقية، تبين للباحث اجتهاد النيلي في استنباط أحكام خالف بها من تقدمه من النحويين، وقد صرح هو باجتهاده هذا، كما في قوله: «ولا بأس أن نخالف القدماء من أهل العلم في كشف ما ستروه، لا جهلاً، بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره، فإنهم لو أرادوا لكشفوا جميع هذه الأشياء حتى يستوي فيها المبرز والمقصر»^(١).

٣. كشف البحث عن تأثير النيلي بآراء سيويه والبصريين، إذ وافقهم في ما نقلوه، ولا غرابة في ذلك، إذ إن كتاب سيويه هو قبلة الدارسين، ومحط رحال الباحثين على مر العصور، على أن تأثير النيلي بآراء سيويه والبصريين

(١) التحفة الشافية ٢/ ٧٠٧.

أيضاً لم يمنعه من قبول رأي الكوفيّين إن ثبت عنده رجاحة أحكامهم،
مما يكشف عن موضوعيّة علميّة معتبرة.

٤. كان للباحث وقفة مع أقوال النيّليّ بالمفاتشة والتمعّن، ثمّ القبول أو الرّدّ
بحسب ما يتبيّن له من أدلّة مقبولة.



المصادر والمراجع

الكتب:

* القرآن الكريم.

- ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب: أبو حيان النحوي (محمد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.
- أسرار العريية: أبو البركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق، ١٩٥٧ م.
- الأصول في النحو: ابن السراج (محمد بن سهل ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٩٩٩ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين: أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- البحر المحيط: أبو حيان النحوي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، و د. أحمد النجوليّ الجمل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

• البرهان في علوم القرآن: الزركشي (محمد بن عبد الله بن بهادر ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٧م.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (جلال الدين بن عبد الرحمن ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العربيّة، صيدا، لبنان (د.ت.).

• التعليل النحويّ في كتاب سيويه: د. شعبان عوض محمد العبيديّ، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٩٩م.

• حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك: الصبّان (محمد بن عليّ ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

• خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: البغداديّ (عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧م.

• الخصائص: ابن جنّي (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عليّ النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط ٥، ٢٠١١م.

• الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبيّ (أبو العبّاس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت.).

• ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ، تحقيق: د. عزة حسن، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٦٠م.

- ديوان الراعي النميري: شرح د. واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه علي غريس، منشورات الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- ديوان ليبد بن ربيعة العامري: تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي (أحمد بن عبد النور ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.
- شرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (بهاء الدين بن عقيل ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، مطبعة التراث، مصر، ١٩٨٨م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

• شرح أبيات سيويوه: السيرافي (يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني (علي بن محمد بن عيسى ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.

• شرح التسهيل: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، مصر، ط ١، ١٩٩٠ م.

• شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى (خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦ م.

• شرح ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي محمد، ومراجعة: د. محمود علي مكي، طبعة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط ١، ٢٠١١ م.

• شرح الرضي على الكافية: الرضي الإسترآبادي (رضي الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط ٢، ١٩٩٦ م.

• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجوجري (محمد بن عبد المنعم ابن محمد ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٤ م.

- شرح الكافية الشافية: ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- شعر الفند الزماني: تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، طبعة مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٩م.
- علل النحو: ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ)، دار الفكر، ط ١، ١٩٧٧م.
- الكناش في فني النحو والصرف: ابن شاهنشاه (إسماعيل بن علي بن محمود ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- الكنز في القراءات العشر: تاج الدين الواسطي (أبو محمد، عبد الله بن عبد

- المؤمن بن الوجيه بن عبد الله ت (٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- اللامات: الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحّة: ابن الصائغ (محمد بن حسن ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية: ابن جنّي (عثمان بن جنّي ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامراني، مطبعة الحكمة، الموصل، ١٩٩١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، و د. محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، السعودية، ط ١، ٢٠٠٥م.

- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): العينيّ (محمود بن أحمد ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. عليّ محمّد فاخر، ود. أحمد محمّد توفيق السودانيّ، ود. عبد العزيز محمّد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجانيّ (عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.
- المقتضب: المبرّد (محمّد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، (د.ت).

الدراسات والبحوث:

- رسالة في إعراب لا إله إلا الله: ابن هشام (عبد الله بن يوسف الأنصاريّ ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، السنة ٢١، العددان ٨١، ٨٢، المحرّم وجمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ.